



# طرق وأساليب صنع سياسات تمكين المرأة

# أولاً: مقدمة وخلفية



- يعرف المنهج على أساس أنه شكل (أسلوب) الإجراءات الذهنية التي تدور بين طرفي عملية المعرفة (العقل المتقدم – الأشياء المحيطة به).
- أما النماذج العملية تعرف على أنها تلك النماذج النظرية التي يقتصر دورها فقط على الاسترشاد بها في فهم وتفسير الواقع المستهدف، بل تجاوز ذلك إلى قدرتها على التنبؤ في شأن الواقع المستهدف، وذلك في الأجل القصير طالما لم يطرأ على وضعيات وأوضاع بيئتها الاجتماعية تغيرات تؤثر على سلوكيات الجماعة. إن النماذج العملية توصف بأنها محددة (ولأن فروضها مصورة من واقع مصور ومحدد زماناً ومكاناً) وهي بالضرورة مؤقتة تبعاً للتغيرات التي تطرأ في الواقع المستهدف فعندئذ تقف صلاحيتها كأداة ذهنية للفهم والتفسير والتوقع.

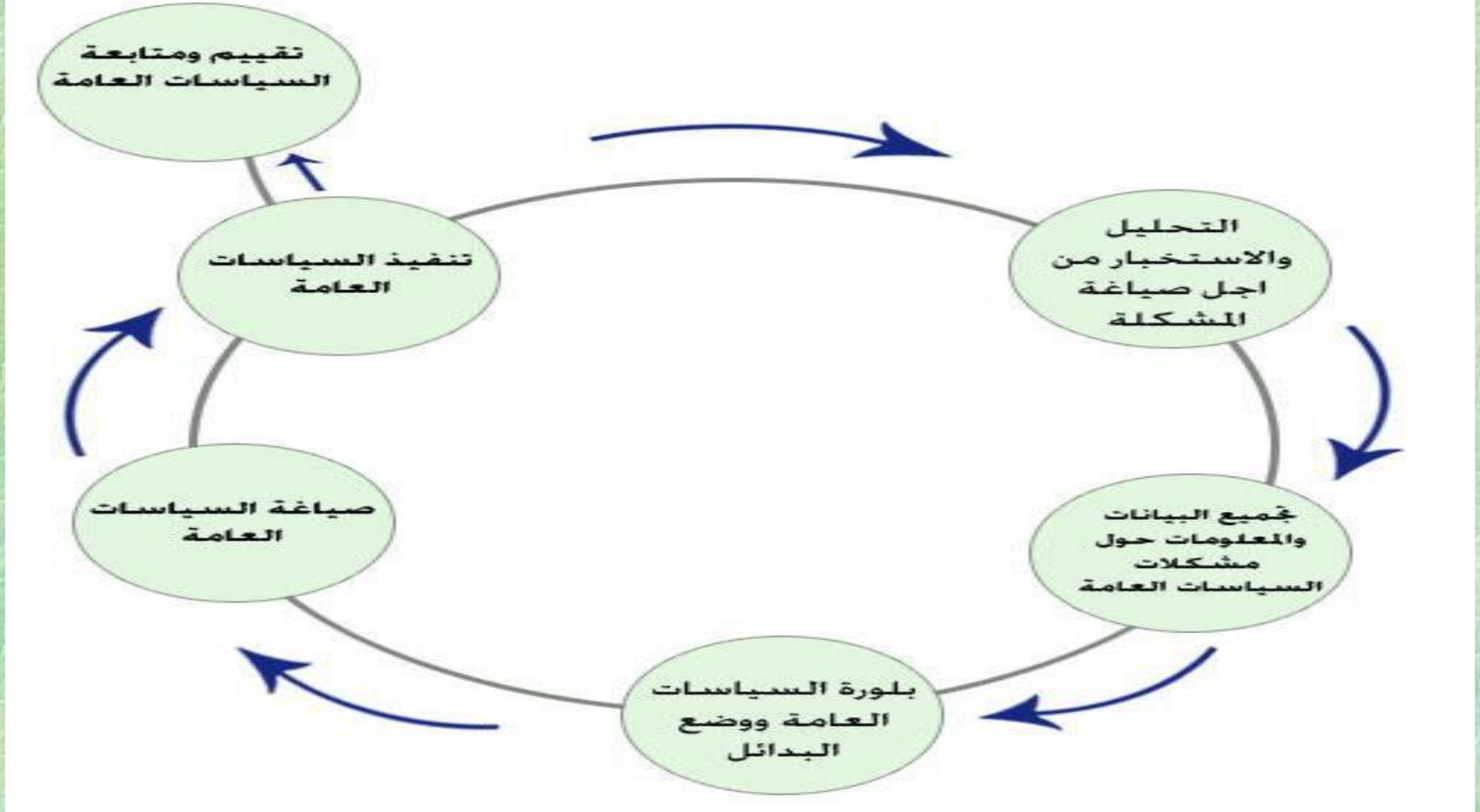
## ثانياً: منهجية صنع السياسات الاجتماعية

- هناك العديد من الأساليب والطرق المستخدمة في صنع السياسات كالنموذج الذي قدمه (ديفد إيستون) وهو ما يعرف (بنموذج تحليل النظم)، ونموذج دورة السياسات، وغيرهما من النماذج، ولكن في حقيقة الأمر أن جوهر تلك النماذج يدور في فلك واحد.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اتجاه عام من قبل العديد من الباحثين في حقل السياسات نحو استخدام نموذج دورة السياسات في رسم أو صنع السياسات العامة ولاسيما الاجتماعية منها، وذلك نتيجة وضوح الأسلوب، وارتباطه الوثيق بالسياسات، وغيرها من الأسباب، ولذلك سيتم التركيز في هذا الجزء على مناقشة نموذج دورة السياسات (Policy Cycle).

■ إن القرارات التي تنتج عن السياسات العامة ولاسيما الاجتماعية إنما هي حصيلة أخذ وعطاء وتجاذب وتنافر وصراع، وكذلك مساومة بين مختلف مراكز القوة والتأثير في المجتمع. وتزداد صياغة السياسات تعقيداً في ظل حالة من عدم التأكد والغموض. فالمسار من التفكير في حلول عملية لمشكلة ما إلى إقرار سياسة بشأنها وإلى وضع هذه الأخيرة حيز التنفيذ مع إدراك آثارها محفوفة بالصعوبات والمخاطر.

■ مما يستوجب توخي التدريجية والمرحلية للوصول إلى الاتفاق في المسائل محور الاختلاف بين الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية والرأي العام. وعلى هذا الأساس، يمر إعداد السياسات بمراحل أو خطوات مترابطة فيما بينها ومتعاقبة في العمل والتصرف، وهي بمثابة خطوات اجرائية تسهم في إخراج مفهوم السياسات العامة ولاسيما الاجتماعية من إطاره النظري أو الأكاديمي لربطها بالقواعد والبيئة المطبقة فيها. ويوضح الشكل التالي ما يعرف بدورة السياسات العامة:

## (دورة السياسات)



# ثالثاً: مراحل صنع السياسات

المرحلة الأولى/ تحديد المشكلة (المبادأة في طرح السياسات): أهم عامل  
(الإحساس بالمشكلة):

■ ضرورة الانطلاق من تحديد المشكلة العامة من مجموعة القيم السائدة في المجتمع كأساس لترتيب الأولويات في تناول المشكلات. من حيث درجة الإلحاح والضرر لمعالجتها ويدخل ضمن هذه العملية عوامل شخصية وتفاعلات بين المجموعات السياسية الفاعلة في المجتمع سواء كانت رسمية ولا رسمية.

■ تحديد المشكلة يعتمد بدرجة كبيرة على القيم السائدة بالمجتمع. فالمشكلات العامة يجب أن تمس عدداً كبيراً من المواطنين وتؤثر على استقرار الدولة، ولكن هذا لا يمنع بأن تنتقل المشكلة من أولوية دنيا إلى أولوية عليا. وهنا تبرز الوفرة الاقتصادية بأنها تستطيع أن تستوعب جميع أو الكثير من المشكلات العامة، وتوضع السياسات العامة لها.

■ ويمكننا الإشارة هنا إلى أن عدم قدرة السياسات العامة في حل المشكلات يتوقف على عدة أمور أهمها في هذا الصدد:

1. قدرة المجتمع على التكيف مع السياسات.
2. المقاومة لعملية التغيير من قبل المستفيدين التي تسعى لها السياسات.

## المرحلة الثانية/ تحديد الأجندة السياسية (تحديد الأولويات):

■ بعد تحديد المشكلة من قبل الجهات المهتمة ومن أجل استرعاء انتباه الحكومة لمعالجتها وتبنيها لابد من ضمان ترجمة هذا الاهتمام عمليا بوضع المشكلة ضمن برنامج عمل الحكومة لتبدأ عملية النقاش حولها وتتم بلورة السياسات لمعالجتها. ويتبع المعنيون بموضوع السياسة المعنية عدة وسائل وتكتيكات للضغط على الحكومة للتدخل. ومن الأمثلة على ذلك، الجهود التي يبذلها النشطاء السياسيون، وجماعات المصالح، ومنظمات المجتمع المدني، المرشحون للوظائف السياسية، ورؤساء تحرير وكتاب الأعمدة الصحفية ومحررو الأخبار في الإذاعة والتلفزيون وغيرهم، حيث تضغط كل هذه الجهات على الحكومة لاتخاذ القرارات اللازمة. وعادة ما تتدخل الحكومة وتضع سياسة تعكس في مضمونها ثقل الجهات المعنية وقدرتها على التأثير. ويعتمد التأثير على عوامل تتصل بأعداد المعنيين بالموضوع، ومستوى التعليم، والمهارات الثقافية والقوة الاقتصادية لهم.

كما أن لوسائل الإعلام دور مهم في تعبئة الرأي العام، وبالتالي في تحديد الأجندة السياسية للحكومة. ويمكن تلخيص تأثير وسائل الإعلام بثلاثة جوانب هي:

1. تحديد القضايا العامة.

2. التأثير على القيم والاتجاهات حول قضية معينة أو قضايا مختلفة.

3. تغيير سلوك الأفراد وامتخاذ القرارات.

## المرحلة الثالثة/ صياغة وبلورة السياسات (طرح البدائل):

- بعد تحديد المشكلات ووضعها على الأجندة السياسية، لابد للحكومة من بلورة الأفكار والسياسات الممكن اتباعها للتعامل مع المشكلات ذات الأولوية، وهي عملية تأتي كمحصلة لتفاعلات وظروف تاريخية ومجتمعية وسياسية واقتصادية عديدة.
- وتتضمن هذه المرحلة من الناحية النظرية وضع أهداف إجرائية للسياسات المطلوبة، وترتيبها حسب الأولويات، وتوزيع المخصصات اللازمة لرسم السياسات على كافة الجهات الفرعية، وتحديد أولويات للقيم التي يجب أن تعكسها، وإعداد البدائل المختلفة وتحليل مزايا وتكاليف كل منها ومقارنتها وصولاً لتحديد البديل الأفضل وإقراره بالوسائل القانونية.

## المرحلة الرابعة/ إقرار السياسات (اختيار البديل):

- تنتقل عملية رسم السياسات العامة ولاسيما الاجتماعية منها من مرحلة بلورة الآراء وصياغة المقترحات المبنية على اختيار أفضل البدائل لمعالجة المشكلات المحددة من خلال الإجراءات الدستورية والقانونية. وفي أغلب الأحيان يتم طرح الأفكار التي تم الوصول إليها من خلال مشروعات قوانين تقدم للسلطة التشريعية أو قرارات وزارية أو نظم ولوائح عمل.

## المرحلة الخامسة/ تنفيذ السياسات العامة:

- تستدعي هذه المرحلة تنفيذ البديل الذي تم تبنيه أي تحويله إلى نتائج عملية ملموسة. وتشير هذه العملية إلى مجموعة النشاطات والاجراءات والتدابير التنفيذية الهادفة لوضع السياسة العامة حيز الواقع العملي باستخدام الوسائل والامتيازات المادية والبشرية في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة.
- كما يمكن تعريف عملية تنفيذ السياسات على أنها: عملية ترجمة السياسات العامة على أرض الواقع باستخدام كافة الموارد المتاحة.

## المرحلة السادسة: تقييم ومتابعة السياسات :

■ تعتبر مرحلة تقييم ومتابعة السياسات العامة المرحلة الأخيرة من مراحل دورة السياسات العامة، وتعرف عملية تقييم السياسات العامة بأنها الجهد المنظم والموضوعي لقياس نتائج السياسات بهدف تقدير وقياس مدى ترابطها وكفاءتها وفعاليتها ومواءمتها واستدامتها من ناحية، ولتحديد آثار تلك السياسات من ناحية أخرى. فتقويم السياسة العامة من هذا المنطلق يعتبر مراجعة دورية وموضوعية لتلك السياسة لتحديد إلى أي مدى كانت الأهداف والنتائج (المتوقعة – وغير المتوقعة) متفقة مع ما كان مخطط لها. أما عملية المتابعة، فالمقصود بها عملية تحليل وتجميع مستمر للبيانات لتقدير مدى التقدم لسياسة ما ومقارنتها بالأداء المتوقع. وتهدف هذه المرحلة بشكل عام إلى تصحيح الإنحرافات التي تعترض سياسة ما ومحاولة إرجاعها إلى المسار الذي يضمن تحقيق الأهداف المنشودة من تلك السياسة.

## نشاط تدريبي رقم (5)

■ في ضوء ما تم تناولة في مجال دورة السياسات، صمم سياسة مرتبطة بتمكين المرأة، مستخدما نموذج دورة السياسات، وفقا للمشكلات والقضايا التالية:

1. تدني مستوى الخدمات المقدمة للمرأة.
2. ارتفاع معدلات فقر المرأة.
3. ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل.
4. زيادة معدلات البطالة لفئة النساء.
5. أي قضية أخرى لها علاقة بتمكين المرأة.